الدولة ((ما بين تنمية قوتها السياسية وتخطيط أمنها القومي))

أ . المبروك علي جلالة
قسم الجغرافية
كلية التربية ـ العجيلات

الدولة(*) عبارة عن مجموعة من الأنظمة الإنسانية، والاقتصادية والاجتماعية، هذه الأنظمة هي الأساس لتكوين الكيان السياسي للدولة، وبطبيعة الحال فإنها تفرض سيادتها على أرض محددة واضحة الحدود، إلى جانب البيئة الطبيعية التي ينمو فيها الإنسان، وما تحتويه من موارد وثروات طبيعية[1] وهنا يأتي دور الجغرافيا في دراسة الدولة باعتبارها كائن نشأ نتيجة تجمع إنساني محدد وفي مكان معين من الأرض .

احتلت الدولة المركز الأساس، والمحور الرئيس في مجال دراسة الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، وهنا يمكن أن نميز اتجاهين لدراسة الدولة، الأول من منظور الجغرافيا السياسية(**)، التي عرفت كفرع مستقل من فروع الجغرافيا البشرية في أوائل القرن العشرين، حيث نشر عالم الجغرافيا البشرية فردريك راتزل كتابه الجغرافيا السياسية في عام 1897 م، تناول فيه عدة موضوعات منها موضوع العلاقة بين الظروف الطبيعية والدولة الذي كان محط اهتمام دارسي السياسة والتاريخ والجغرافيا منذ القدم، بالبحث عن تأثير عناصر البيئة المحيطة بالإنسان على شخصيته وسلوكه، وهو ما يُبين أن الجغرافيا السياسية جرى التعرض لها في كثير من الدراسات للعديد من المفكرين قديما(***)، وبالتالي كان تركيزها على دراسة الوحدة السياسية من حيث البيئة الطبيعية والاقتصادية والبشرية وتأثيرها على السلوك السياسي للدولة، وهي تؤثر فيه بينما لا تحدده[2].

تناولت الجغرافيا السياسية جملة من الموضوعات المتعلقة بالوحدة السياسية، كتأثير النظام الايدولوجي(****) (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) للوحدة السياسية على الظروف الجغرافية وتأثره بها، كذلك دراسة الأسباب التي أدت إلى قيام الوحدة السياسية ونشأتها، وإلى تطورها، وترسيم حدودها

ووصفها، وتتبع مراحل تخطيطها، والاهتمام بعملية تنظيم الحكم داخل الوحدة السياسية وتقسيمها الإداري، كما تتناول الجغرافيا السياسية بالدراسة الموارد الاقتصادية كماً وكيفاً، وسكان الوحدة السياسية من حيث نموهم وكثافتهم وتوزيعهم، ومن ضمن اهتماماتهاأيضاً دراسة علاقة الوحدة السياسية بالمحيط الخارجي لها، والجوانب الدفاعية للوحدة السياسية، ويمكن حصر الموضوعات في ثلاث محاور رئيسة[3]، فالمحور الأول يتناول الفكرة التي ينتج عنها الوجود الفعلي للوحدة السياسية، بينما يشمل المحور الثاني دراسة المقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) للوحدة السياسية، في حين يركز المحور الثالث بالبحث في شكل العلاقات بين الوحدات السياسية من حيث احتمالات الوفاق والانسجام أو التنافر فيما بينها، التي من أهمها الحدود الطبيعية والبشرية التي تفصل بين كيان دولة ما وكيان دولة أخرى.

أما المنظور الثاني فهو المتمثل في الجيوبوليتيكا(*****)، التي ظهرت في فترة تراجع فيها البحث والتطوير لمناهج الجغرافيا السياسية، واكتفائها بالمنهج الوصفي، مما هيأ مناخاً مناسباً لظهور الجيوبوليتيكا خلال الفترة الفاصلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[4]، وبالتالي ارتبط ظهورها بالحرب، وتنظر إلى الدولة كونها كائن حي، ينمو على حساب الآخرين، وهنا تركز على احتياجات الوحدة السياسية إلى مساحات إضافية لتحتوي نموها باعتبارها كائن حي ينمو، وبالتالي فهو يحتاج إلى مساحة إضافية للتوسع فيها، وتركز الجيوبوليتيكا على مطالب الدولة الخارجية، وإيجاد مجال حيوي تمتد فيه لتصل إلى أقصى ما تصل إليه لتصبح دولة عظمى، لتحقيق أطماع توسعية بحجة أن الدولة الفتية يجب أن توسع حدودها باستمرار، وهي الذريعة التي استغلتها القوات النازية لتوسع دولتهم تحت شعار(ألمانيا للألمانيين وعليها التوسع باستمرار ضمن مجالها الحيوي، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا).

الدولة تتكون من الأرض والسكان ونظام سياسي[5]، وهي عناصر لابد من وجودها لظهور دولة، فالأرض وما تحتويه من موارد طبيعية مهمه، وما يتم استغلال هذه الموارد من قبل السكان بشتى الصور على مجال جغرافي له امتداد مساحي تحيطه حدود سياسية هي الفاصل بينه وبين ما يحيط به من

وحدات سياسية، كما ارتبط وجود الدولة بوجود شعب يعيش على أرضها، ويمارس حق السيادة عليها محققاً بذلك حياة مطمئنة أساسها الاستقرار،معتمداً على بذل جهوده في استغلال ثرواتها وتطويرها، والدفاع عن تلك المكاسب التي حققها، ولتنظيم ذلك يتطلب وجود نظام سياسي يقوم بتسيير وتنظيم حركة الحياة داخل الدولة، ويأخذ على عاتقه المحافظة على تماسك وترابط الدولة، والدفاع عنها بشتى الطرق والوسائل

تختلف الدول فيما بينها فهناك دول ذات مساحة كبيرة وبعضها صغيرة المساحة ، وأخرى غنية بالموارد الطبيعية وغيرها فقيرة ، ومنها المتقدم وسواها متخلف ، إلى جانب التباين في ظروفها الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، فيظهر تأثيرها في كيان الدولةواضحاً كأن تكون نقطة ضعفٍ لها، أو عنصر قوةٍ يدعمها ويعزز وزنها السياسي على الأصعدة المختلفة.

أهمية الدراسة:

تتابع اهتمام الباحثين بدراسة المتغيرات المختلفة داخل الوحدة السياسية، من موارد طبيعية واقتصادية واجتماعية، نظراً لوجود اختلاف بين الدول بدرجات متفاوتة، فمنها دول ذات مساحات شاسعة مترامية الأطراف، ودول تتميز بكثافة سكانية عالية، وكذلك دول لها موارد طبيعية واقتصادية متعددة، إلى جانب دول متقدمة تكنولوجياً، وأخرى متخلفة، كل تلك العوامل أعطت السمة المميزة لكل منها، من حيث أوجه القوة أو الضعف، ومدى تأثير ذلك على الدور الذي تلعبه الدولة إقليمياً، وضمن المجال الدولي، ومن أهم العوامل التي تدعم الكيان السياسي للدولة، والتي تشهد إهتماماًواسعاً من قبل الإدارة السياسية للدولة،متمثلاً في التطور في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة النمو الصناعي ، والوثبة الحضارية في مجال ثورة المعلومات وازدياد حركة التجارة، إذ أن المتغيرات الدولية السريعة التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين، حتمت العمل على معرفة ما ستؤول إليه الدول الصغيرة وبخاصةٍ الدول النامية، من خطر الاندثار والانتهاء أو العمل المتواصل للصمود أمام التكتلات السياسية المعاصرة.

منهجية الدراسة:

تم استخدم المنهج الوظيفي الذي يعتمد على التحليل الجغرافي السياسي لوظيفة الدولة، وذلك من خلال ما تقوم به الدولة بتأدية وظائفها داخلياً وخارجياً، فالوظيفة الداخلية تهتم بتحليل واجبات الدولة هدفها تحقيق الرفاه الاقتصادية والوحدة السكانية ، ونشر روح المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة ارجائها بسن القوانين وتنفيذها داخل جسم الدولة، وأن تضم أجزاءها بروابط قوية تتسم بالولاء والانتماء للدولة، وتتمثل الوظيفة الخارجية في علاقات الدولة الخارجية التي تتبعها في مجال التبادل التجاري والاقتصادي إلى جانب العلاقات السياسية مع التكتلات الإقليمية والدولية، التي تهيئي لها إمكانية تناول ودراسة الحدود ومشكلاتها وأنواعها ووظائفها وطرق تأمينها.

تنمية القوة السياسية والتخطيط الاستراتيجي للدولة:

تجاوز الفكر التنموي المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى آفاق أبعد ليشمل تنمية القوة السياسية للدولة، أو ما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي القومي، ليشمل تنمية القوة العسكرية، ودور الدولة ومشاركتها في الحركة السياسية الدولية، أي استخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى، وهو ما يعرف بالمستوى الأول من التخطيط الاستراتيجي، في حين نجد أن استراتيجيات(******) متخصصة في نطاق ضيق تهتم باستراتيجيات التنمية والإدارة وغيرها، ليحقق التخطيط الإقليمي نقل الإقليم إلى وضع أكثر تحسناً من حالته الراهنة، وتتداخل مجموعة من المتغيرات التي تسهم في تنمية قوة الدولة داخلياً وخارجياً، كتوفر الموارد الاقتصادية وإلى قدرة السكان(*******) على استغلال مجمل تلك الموارد لتنمية قوة الدولة، فالتخطيط الاستراتيجي هدفه تنمية قوة الدولة ليصبح لها وزناً سياسياً بين القوى الدولية أو الإقليمية، ويمكن تحديد أهداف تخطيط الأمن القومي في مجال القوة السياسية للدولة[6] في الآتي:

1- تنمية القوة السياسية للدولة من خلال طرح خطةتنموية متتابعة وفقاً لفترات زمنية (خمسية – عشرية – عشرينية)، ولكل منها أهداف محددة، وكلها تدخل ضمن تخطيط الأمن القومى للدولة.

2- تنمية مكون أو عدة مكونات بهدف المعالجة السريعة لبعض القصور الذي يحدث في أداء الدولة السياسي على المستوى الدولي والإقليمي، أو القيام بتنمية سريعة للمقومات المتوفرة والتي تنخفض تكلفتها.

3- تنمية مكونات القوة السياسية للدولة من أجل إصلاح خلل في هيكل تركيبها السياسي، من خلال تكامل وتوازن ما بين مكوناتها.

أن تنمية القوة السياسية للدولة يرتبط بمجموعة من المحددات أو القيود التي تعتمد على طبيعة ومدى مرونة مكونات الدولة من جهة، وإلى تركيب القوة السياسية المراد تنميتها من جهة ثانية، وإلى النموذج التنموي المستهدف تحقيقه لقوة الدولة السياسية من جهة ثالثة، وبذلك فإن تنمية القوة السياسية للدولة يعتمد على البرمجة الزمنية لخطة تنمية قوة الدولة، وهي كالآتي[7]:

1- التنمية السريعة لقوة الدولة السياسية:

تقوم الدولة بتنفيذ برامج تنموية سريعة تهدف من خلالها إلى تحقيق حزمة من الأهداف تعود بمكاسب سياسية، وتضاعف من وزنها السياسي داخلياً وخارجياً وفقاً للإجراءات والسياسات التي تتبعها ومنها:

أ- اختيار موقع مناسب للعاصمة السياسية للدولة، ويتم ذلك بنقل العاصمة من المواقع المتطرفة إلى موقع أكثر مركزية.

ب- العمل على طرح برامج تهدف تحسين مستوى الخدمات التي تؤدي إلى القضاء على الأمراض، والسعي إلى إنهاء الأمية.

ج- سن القوانين التي تضمن حقوق المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار داخلياً، والعمل على استرجاع الأموال المستثمرة خارجياً، والاستفادة منها في التنمية داخلياً.

تؤدي هذه البرامج التنموية واتجاهاتها نتائج سريعة تسهم في زيادة قوة الدولة وتجعلها قادرة على الاستمرار في تنفيذ مراحل البرامج التنموية الطويلة والمتوسطة الأجل.

2-التنمية في برامجها الطويلة والمتوسطة الأجل:

يجب أن يراعى في برامج التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل، تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بما يهدف إلى تنمية القوة السياسية للدولة، وتتضمن الاتجاهات التنموية أهداف مهمه يمكن أن نحدد بعضها في النقاط الآتية:

أ-العمل على تحقيق التنمية الدفاعية للمناطق الإقليمية الحدودية، من أجل خفض حدة الانحدار الجيوبولتيكي على الأطراف، ولحمايتها من توسع دول الجوار بها،وبتأمينها تكون عاملاً مهماً في استتباب الأمن بالدولة.

ب- العمل على اتباع البرامج التنموية التي تحقق التوازن ما بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني بما يتناسب مع نسب الإعالة الاقتصادية، التي يعبر عنها بنصيب الفرد من الناتج القومي.

ج- اتباع سياسات تنموية تهدف إلى خفض حدة التركز السكاني لمناطق النواة(********)، من خلال تفعيل البرامج التنموية في الأطراف مما يجعلها مناطق استقرار وجذب المهاجرين إليها.

تُعد قيمة المكون الاجتماعي على قدر كبير من الأهمية، فهو سبب في قوة الدولة السياسية وترابطها في حالة انتظام الغطاء البشري بحيث يمتد على رقعة النطاق الأرضي للدولة، أو في ضعفها بسبب تركز الكثافة السكانية في مناطق دون الآخرى، ومرده إلى القصور في التنمية الإقليمية بمناطق الدولة.

استراتيجيات بناء قوة الدولة:

إن محاولة التعرف وتحديد العناصر التي تعتمد الدولة عليها في بناء قوتها هو أمر نسبي، فتختلف أهمية كل عنصر عن الآخر، فمن الصعوبة بمكان تحليل المؤشرات وإعطاء قيم تتفق وحجم وقيمة العنصر بصورة دقيقة[8]، وإنما يمكن التعرض بالتحليل لمجموعة من العناصر التي ينتج عنها عدة مؤشرات بمكن التعرف من خلالها على كوامن القوة في بناء استراتيجيات الدولة، وفيما يلي نتعرض لأهمها:

1- حجم الدولة:

يُعد حجم ومساحة الدولة من مقومات قوتها، فالمساحة الكبيرة تعني العمق الاستراتيجي للدولة الذي يمكن من خلاله أن تدافع عن نفسها، ويعطيها الفرصة للاستعداد، مما يجعل صعوبة غزوها واحتلالها، وتفتقر الدول ذات المساحة الصغيرة ميزة فرص الدفاع عن نفسها ضد الغزو الخارجي، فتبقى محدودة، في حين أن الدول ذات المساحة الصغيرة عادة ما تكون أكثر تجانساً وتماسك من جهة وأقل فرصاً في تنوع مواردها من جهة أخرى، فالمساحة الواسعة للـدولة تتيح إمكانية تنـوع الموارد بها، وإمكانية استيعاب أكبر عدد من سكانها، مع الإشارة إلى أن المساحات الصحراوية والجليدية تجعل من التوسع فيها في حاجة إلى إمكانات مادية ضخمة من جهة وتعطي فرصاً لإقامة المراكز الحيوية الصناعية والاقتصادية في مناطق بعيدة عن حدود الدولة من جهة أخرى، مما يكفل لها ميزة استراتيجية مهمه[9]، وعلى الجانب الآخر فإن المساحةوحدها ليست سبباً رئيساً لتصنيف قوة الدولة، فكثير من الدولة التي تتمتع باتساع مساحتها لا يتوفر بها العدد الكافي من السكان لاستغلال مواردها، أو أن الموارد لا تتوفر بها، بينما نجد دول تتسم بصغر مساحتها(*********) حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً لم تحققه دول ذات مساحة شاسعة، ولكن ضآلة حجمها يبقيها دون بلوغ مصاف الدول العظمى، وبالرغم من عدم التوصل إلى المساحة المثالية للدولة، ولكن تظل السياسات والأساليب التي تتبعها كل دولة للاستفادة من مساحتها هو السبيل لتنمية قوتهااقتصادياً واجتماعياً.

2- القوة التنظيمية(الحكومة):

تُعد القوة التنظيمية والمتمثلة بي الحكومة متغيراً مهما ورئيسا في قوة الدولة، وذلك من خلال قدرتها على إحكام سيطرتها على أجزاء الدولة، وتنفيذ القانون على كامل مساحتها الجغرافية، وتظهر عوامل عدة يمكن أن تكون سبباً في دفع قوة الدولة[10]، كالنظام القائم على أساس ديمقراطي وتعددي، ودور الأحزاب ووجهات نظرها وتركيبها الايدولوجي، وكفاءة النظام الإداري، والنجاح في تنمية القوة الاقتصادية والعسكرية لتتحول إلى ميزة استراتيجية معتمدة على عنصري السكان والموارد لاقتصادية، والسياسات

التي تتبعها الحكومة في التعامل مع المشكلات والصعوبات التي تواجها، فقد تجر الحكومة البلاد إلى الدخول في منازعات انعكاساً لتوجهاتها الاستعمارية تؤدي بها إلى حروب تكون سبباً في استنزاف مواردها وضعفها، فنجاح سياسة الحكومة مرتبط بضمان تحقيق الرخاء والرفاهية لموطنيها، وبلوغ علاقات اتصال مع الدول الأخرى مما يقوي دورها السياسي على المستوى الدولي.

3- السكان والتكنولوجيا:

تكمن أهمية دراسة السكان لدورها في تحديد درجة قوة الدولة أو ضعفها، وهذا يعني دراسة سكان ومعرفة نموهم، والعوامل التي تؤثر فيهم، إلى جانب توزيعهم، ودراسة التراكيب المختلفة لهم، وكذلك لغتهم ودينهم، وترجع العلاقة بين حجم السكان والقوى العاملة داخل الدولة إلى مستواهم التقني وإمكانيات الدولة على تنظيم سكانها بشكل يخدمها ويحقق أهدافها، كما تساهم درجة التعليم واكتساب المهارات الفنية للسكان في استخدام الموارد القومية بصورة أكثر كفاءة [11]، ومن أهم المتغيرات الرئيسة التي يكون لها الأثر القوي والفعّال في دور الدولة هو عدد السكان وتوزيعهم ومعدلات نموهم ، لما له من تأثير على وزن الدولة إقليمياً وعالمياً[12]، الأمر الذي يتطلب التوافق بين الزيادة السكانية ومعدلات النمو الاقتصادي ليتم بذلك المحافظة على مستوى المعيشة، أما في حالة نقص معدل الزيادة عن معدل النمو فترتفع درجة الرفاهية على مستوى الدولة، وقد يحدث العكس وينتج هبوط في مستوى المعيشة ليؤثر بدوره على الموارد المتاحة للدولة.

يقصد بالتكنولوجيا أو التقنية الأساليب والطرق والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، ودورها في تحقيق التقدم، وهو نتاج للبحث العلمي والإنتاج المادي[13]، ويمكن ملاحظة الآتي:

أ- وجود اختلاف شاسع ما بين الدول في إمكانات الحصول على التكنولوجيا، تبعا لقدراتها المالية وسياسات الحكومة والمؤسسات الأخرى.

ب- التغيرات التكنولوجية عامل مهم في تحسن أو تقلل أهمية مورد من الموارد أو موقع من المواقع.

ج- الدول التي تمتلك التكنولوجيا وتتحكم فيها، وتسيطر على عاملي التصميم والتصنيع، إلى جانب قيامهم بالصيانة، وما تسمح به هو التدريب على التشغيل، وبالتالي لا سبيل أمام أي دولة إلا الاعتماد على قدراتها البشرية لتحقيق قفزات لدخولها مجال التكنولوجيا.

د- نتيجة للتطورات التكنولوجية وتغير المكونات والعناصر الداخلة في قوة الدولة، فأصبح المكون المصرفي أحد الممولين الرئيسين لعمليات الإنتاج سعياً لتحقيق نسب النمو للاقتصاد.

ه- استخدام التكنولوجيا في الاستراتيجيات العسكرية، بتطوير مجالات التسلح وزيادة القدرة التدميرية للأسلحة، وظهور أنماط جديدة من الصراع الدولي المتمثلة في الحرب الباردة.

و- تتطلب الأبحاث العلمية التقنية حجماً كبيراً من الاستثمارات قد تعجز دولة منفردة على تمويله، ونتيجة لذلك يتم تمويله عن طريق الأبحاث المشتركة ما بين الدول، كأبحاث الفضاء، وصناعة الطيران وغيرها.

عندما تتوفر للدولة المقومات البشرية والتكنولوجيا فذلك يُعسبباً رئيساً في بناء القوة السياسية والإستراتيجية، وتصبح قادرة على تأمين أمنها القومي داخلياً وخارجياً، وهو ما نشهده في عصرنا الحاضر بقيام بعض الدول بتوجيه واستثمار إمكاناتها البشرية والمادية لتطوير أسلحتها لزيادة وتنمية قوتها، مستهدفة تحقيق قوة عسكرية واقتصادية تجعلها قوة فاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، ولكن يظل الإنسان في هذه المعادلة هو الجانب المهم والفعال، فالإنسان هو المبدع والمصصم للآلات والأجهزة، والقادر على إدارتها وتوجيهها، وبدونه تصبح كافة الأجهزة صماء، وما المعدات إلا عامل مكمل لدور الإنسان، وبالتالي تظهر أهميته ودوره في قوة الدولة.

4-المقومات الاقتصادية:

إن تنوع المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها لزيادة الإنتاج، وتأمين ما تحتاجه الدولة لمختلف متطلباتها، يجعلها تتميز عن غيرها من الدول، فبقدر ما يتوفر بها من موارد يتم تصنيعها داخلياً بنسب متفاوتة لسد استهلاك سوقها المحلي، فإنها تستطيع استيراد ما ينقصها من متطلبات من خارج حدودها، في

مقابل تصدير للفائض من إنتاجها إلى الخارج، فهذا دلالة على قوتها، وللتعرف على القوة الاقتصادية للدولة يتم من خلال قياس مستوى النمو الاقتصادي[14] عن طريق المعايير التالية:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي(يتم بقسمة مجموع الدخل على عدد السكان) ويحول إلى عملة وعادة ما يستخدم عملة (الدولار) لتحديد القيمة، ويمكن معرفة مدى ارتفاع أو انخفاض نصيب الفرد ومقارنته بالدول الأخرى.

ب- إنتاجية العامل وتقاس بقسمة مجموع الإنتاج السنوي على مجموع القوى العاملة.

ج- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة وخاصة الجزء المستخدم في الإنتاج.

د- تحويل وسائل النقل المختلفة بما فيها من سكك حديدية وطرق وخطوط جوية و محطات البث التلفزيوني والإذاعي، إلى رقم معياري ويحسب متوسط نصيب الفرد، فكلما كان تصيب الفرد مرتفع دل ذلك على ارتفاع درجة النمو الاقتصادي بالدولة.

ه- هناك مقاييس أخرى مثل نسبتي القوة البشرية والمتعلمين مقارنة بإجمالي السكان، ونسبة المستوى التقني للقوى العاملة، ، والسعرات الحرارية، ومتوسط ما تنفقه الأسرة على السلع.

5-أنظمة الربط والاتصال:

تمثل شبكات النقل والاتصال عنصراً من عناصر قوة الدولة، فهي الوسيلة التي تربطهداخلياً وخارجياً، وعامل من عوامل توحيد أقاليمها وتماسكها والحد من النزعة الانفصالية للأقليات، فمنظومة النقل والمواصلات المتمثلة في الطرق البرية والجوية والبحرية والاتصالات السلكية واللاسلكية تُعد قوة ومنعة سياسية واقتصادية وعسكرية للدولة[15]، ورغم تطور وسائل الاتصال والتواصل في وقتنا الحاضر مازالت بعض الدول تفتقر إلى إمكانات توفيرها مما يظهر الفارق واضحا بين الدول النامية والدول الصناعية من حيث كثافة استخدام وسائل الاتصال، رغم أهميتها في حالات السلم والحرب.

6-القوة العسكرية:

تكمن أهمية بناء القوة العسكرية للدولة في حماية حدودها من أي اعتداء خارجي، والهجوم من أجل الدفاع عن الدولة، بحيث أضيف المكون العسكري إلى مكونات القوة السياسية لها ليصبح المكون الخامس في سلم ترتيب مكونات الدولة السياسية المتمثلة في (الجغرافي – التاريخي- الاقتصادي- الاجتماعي)[16]، وتعاظم دور المكون العسكري في مهام متعددة، منها الدفاع عن أرض الدولة، ومراقبة الحدود وحمايتها، والتدخل في حماية الأمن القومي في حالات الكوارث، ولتميكن المكون العسكري من القيام بدوره في أوقات السلم والحرب، يتطلب ذلك توفير إمكانات مادية لتدعيم قدراته الدفاعية، وتأمين قواعد إمداد له في مواقع بعيدة عن متناول مدى الأسلحة المعادية، وكفاءة الأفراد التدريبية والتعليمية، وتنوع في المعدات والأسلحة المستخدمة وتطويرها، ومن العوامل التي تحدد القوة العسكرية مساحة الدولة أو حجمها، وكثافة العلاقات الخارجية للدولة، و مساهمة الدولة في الأمن الدولي والإقليمي، و التوجهات غير الشرعية لبعض الدول، وإذا ما توافرت الإمكانات المادية والبشرية لبناء قدرات القوة العسكرية للدولة، كان ذلك سبباً من أسباب تماسكها من جهة وزيادة في قوتها إقليمياً ودولياً.

7-قوة العلاقات الخارجية:

إن التوسع في العلاقات الدولية وتوثيقها هو السبيل لرفع قدرة الدولة في التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول الأخرى، فمن الجوانب الاقتصادية تحتاج الولة إلى تأمين ما ينقصها داخلياً لكثير من المنتجات التي لا يتوفر إنتاجها داخلياً، مما يجعل من دخول عضوية المنظمات العالمية والإقليمية يزيد من قوتها، ويتيح لها دوراً فاعلاً على المسرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العالمي[17]، فالدولة تستمد قوة من الخارج من خلال علاقات التبادل المختلفة مع الدول الأخرى إلى جانب قوتها الداخلية.

أساليب قياس قوة الدولة:

تعددت المحاولات لقياس قوة الدولة[18]، (فيرى بيرسي) و (زميله بيلتير) ، أن القوة تعتمد على أوجه النشاط الاقتصادي للدولة، متخذين السكان

العنصر الرئيس في معادلة القوة، في حين يرى (جونز) أن القوة يمكن تقسيمها إلى ثلاث عناصر الأرض، ورأس المال، والعمل، على أن يتم دراسة كل عنصر لتحديد أهميته في قوة الدولة، واعتمد (جرمن) على الأسلوب الإحصائي في عناصر المساحة والسكان والموارد الاقتصادية والقوة العسكرية، وقسمها إلىأكثر من عشرين بنداً ضمن معادلة القوة مخصصاً لكل منها وزن نسبي محدد لبيان القوة، وجاء (بري) بفكرة معايير أنماط القوة التي يمكن بيانها من خلال الأداء الأمثل للدولة، كتوفير متطلبات مواطنيها الإنتاجية والخدمية، وحدد (بري) عدداً من المؤشرات لقياس قوة الدولة، فخصص تسعة مؤشرات لقياس خدمات النقل، وسبعة مؤشرات تناولت تجارة الدولة، وقرابة تسعة مؤشرات لقياس استهلاك الطاقة، فيما حدد ثمانية مؤشرات لعنصر السكان، وخصص اربعة مؤشرات لقياس عنصر الغذاء، أما باقي المؤشرات فتمثلت في اتجاهين: الأول لقياس كفاية خدمات الاتصال وحدد اربعة مؤشرات لها، ومؤشران خصصت لبيان مستوى الاداء الاقتصادي، وذلك من خلال قياس الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج القومي.

الخاتمة:

تتعدد أنواع القوة فمنها القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة الفعلية، والقوة المورفولوجية، والقوة الديموغرافية، والقوة التنظيمية.... وغيرها[19]، ونظراً لتداخل أشكال وترابط القوة التي تؤدي إلى قدرة الدولة على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي، وبلوغ مرحلة الوحدة الاقتصادية والبشرية ضمن حدودها الإقليمية، عن طريق صهر كل مكوناتها وتوجيهها لتنمية مقدرات الدولة لبلوغ نتائج النمو والتطور بمعدلات متوازنة تحقق الرخاء والنماء لكل سكانها.

إن تحديد وقياس مدلول القوة على مجمل الدول ليس بالأمر السهل والممكن، فهو متاح إلى حد ما بالنسبة لبعض الدول المتقدمة والكبرى والمعروفة بالدول السبعة الكبرى (G.7)[20]، فقد نجد دول صغيرة المساحة وقوية قلتصادياً بينما هي ضعيفة عسكرياً مثل سويسرا وسنغافورة، وتعتمد الأولى على فائض النشاط البنكي والسياحة، بينما نجد الحال يختلف لدولة كوبا

فإن قوتها العسكرية لا تتناسب وضعف بنيانها الاقتصادي وحالة الفقر التي تشهدها، ناهيك عن ضعف دخل الفرد بالهند الذي لا يتجاوز 340 دولار، بينما نجحت في تطوير برنامجها النووي، وعلى الطرف الآخر تظهر دولاً حققت معدلات عالية في متوسط دخل الفرد فبلغ فيها قرابة 47 ألف دولار كاليابان، التي تعتمد على استيراد جُل الموارد من الخارج كالغذاء والوقود والمواد الخام، واعتمادها على تصدير الفائض من منتجاتها الصناعية، إلى جانب تعدد الدول التي تمتلك ثروات نفطية وتصدر كميات كبيرة منه ولكن يظل تأثيرها على الساحة العالمية محدوداً، وعلى الصعيد الداخلي تفتقر إلى وجود قاعدة اقتصادية يمكن أن تحل محل إنتاجها النفطي، فتتباين مستويات القوة ما بين الدول من حيث وفرة المقومات الجغرافية، التي يظهر على بعضها ملامح القوة عبر فترات دون الأخرى، فمن المتعذر أن تمتلك الدولة الواحدة عناصر القوة دون وجود جوانب الضعف في بعض مقوماتها، مما نجد تغير في مكانة الدول في سلم القوى العالمية بين فترة وآخرى.

النتائج:

من خلال المحاور التي تم تناولها يمكن استخلاص جملة من النتائج التيقد تسهم في تنمية قوة الدولة السياسية والأمنية داخلياً وخارجياً نعرضها على النحو التالي:

1- القوة التنظيمية والنظام السياسي القائم، يمثلان المتغير الرئيس والمهم في دائرة مكونات الدولة، فالتوافق ما بين عناصره يُعد المحور الأساسي في استقرار الدولة، وكفاءة الأفراد القائمين على تطبيق القانون على كافة أجزاء الدولة، عن طريق نظام إداري يديره موظفون يتسمون بالنزاهة والعدالة وهو الدافع لترابط وتماسك المكون الاجتماعي لتحقيق هدف تنامي قوة الدولة السياسية والأمنية.

2- تنمية القوة الديموغرافية والتي لا تعني عدد السكان فقط، فتعد مهاراتهم التقنية، والصحية، والعلمية، وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي والاجتماعي عوامل رئيسة في تنمية قوة الدولة السياسية.

3-إتباع سياسة العدالة المكانية في خريطة الاستثمارات على المستوى الإقليمي، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد ضمن إطار التعمير لتحقيق هدف تخفيض الكثافة السكانية بمناطق نواة التركز السكاني، وتوسيع مساحة الغطاء البشري، وتقليل الفجوة بين الكثافة العامة للسكان وكثافة المناطق المعمورة، سعياً إلى جعل التوزيع السكاني أحد مقومات قوة الدولة.

4- تحديد أهداف التنمية من خلال تنمية المكونات المستهدف تنميتها، ومعالجة أسباب انخفاض إسهامها في فاعلية المكون العام لقوة الدولة.

5- تقليل الفوارق المحلية في ميزان الثروات، من خلال معادلة الناتج القومي والمحلي على المناطق المختلفة بالدولة، بالتوجه نحو الاستثمار الإنتاجي في مشروعات داخلية توظف أكبر عدد من السكان بما يتناسب مع الناتج القومي، وهو هدفاً لجعل دور المكون الاقتصادي أكثر فاعلية في الإسهام في قوة الدولة السياسية.

5- الاهتمام بتنظيم القوة العسكرية من خلال استخدام التقنية الحديثة، مما يجعلها قادرة على الحفاظ على مقدرات الدولة، وحفظ حدودها والرد على أي مطامع في ارضيها، وبذلك تسهم القوة العسكريفي تماسك الدولة داخلياً ويزيد من قوة الدولة ووزنها السياسي خارجياً.

6- تنمية الحركة المعلوماتية ونشر الثقافة التكنولوجية وإنشاء المراكز المعلوماتية المتخصصة، ودعم مراكز البحوث والابتكارات والاختراعات، فتشكل هذه الاتجاهات والإجراءات التنموية يعود مردوها سريعاً ومؤثراً على تزايد قوة الدولة.

الهوامش:

(*)- تعني لفظ الدولة: " السلطة الفعالة والمحمية المنظمة، وتدل على أن أنها نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه من الأخطار الخارجية والداخلية. يمتلك لهذا الغرض قوة مسلحة وعدة أجهزة للإكراه والردع. ولا توجد دولة بلا درجة عالية من الانسجام الاجتماعي والتنظيم التسلسلي اللذين يسمحان للحكومة بإشعاع سلطتها وتنفيذ رغباتها."للمزيد ينظر: صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص 7.

1- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية- بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 1999، ص 114.

(**-) الجغرافيا السياسية :عرفها هارتشون (Hartshorne) **:** ((بأنها دراسة تباين الظاهرات السياسية من مكان إلى آخر في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض (الطبيعية والبشرية والاقتصادية)باعتبارها وطناً للإنسان)) ، ويدخل ضمن هذه الظاهرات السياسية التي أوجدتها كل القوى والأفكار السياسية. للمزيد ينظر: (Hartshorne , R. PoliticaI geography in modern worId. the JournaI of ConfIict ResouItion . VoI.4 ,1960 , p . 52 .) ، أما دوغلاس جاكسون (D. Jackson): فعرفها أنها((دراسة علاقة الظواهر السياسية في خصائصها التوضيحية ، من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها ، والتنظيمات الجغرافية الناتجة عن طريق تطبيق السلطة الحكومية أو الوجود السياسي للدولة. للمزيد ينظر إلى: (D. Jackson , PoIitics and Geographie ReIations, prentice- HaII EngIe – Wood CIifs, N .j , 1964, P.91.)، فيما اعتبرها تعريف مودي(Moody) **:** "ساساً عبارة عن تحليل العلاقات المتبادلة بين البيئة والدولة من الوجهة السياسية " أي التأثير المتبادل بين السلوك السياسي للإنسان من ناحية والخصائص الجغرافية المتنوعة التي يعيش في ظلها مجتمع ما من جهة أخرى، للمزيد ينظر إلى: محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2002، ص 61.

(***) ((لقد جذب التنوع بين شعوب العالم ودوله انتباه كثير من الباحثين منذ القدم، ولم يكتفوا بوصفه فقط بل بتحليله وربطه بمجموعة من العلاقات المتبادلة، فقد ربطوا بين الاختلافات الحضارية من ناحية وتباين الظاهرات الطبيعية من ناحية أخرى، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت دراسة الوحدات السياسية في ضوء شكلها وقدراتها الكامنة وأشكال حكوماتها، وكان هيبو قراط (460-476 ق.م) من المفكرين القدامى، الذين أوضحوا دور البيئة الطبيعية على النشاط البشري، وفي أوائل القرن السادس عشر درس بودان(1530-1596) وهو من كُتّاب عصر النهضة، وقد ربط بين طبائع الناس والمناخ، وحاول تحديد شكل الحكومة أو الجمهورية،)). للمزيد ينظر إلى: فتحي محمد أبوعيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 24-26.

2 -- محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية - أسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 43.

(****) النظام الايديولوجي" وهو النظام الذي تتبناه الدولة في إدارة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،(الفلسفة الاشتراكية) أو (الاقتصاد الحر)، وهو حصيلة لتجاربها السياسية المختلفة ومتلائم مع ظروفها المتنوعة، وحتى عندما يحدث له تعديل أو تغير يجب أن يتمشى ذلك مع الاعتبارات الجغرافية التي تعيش في ظلها الدولة، أما أن تحاول السلطة زرع نظام منقول لا يتمشى مع الظروف الجغرافية للدولة فإن مصيره إلى زوال. للمزيد ينظر:محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية- منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص .30

3- صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف الاسكندرية، الطيعة الرابعة، 1999، ص 34.

(*****) الجيوبولوتيكا" هدفها الأول يتمثل في دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية وإعطائها أهميتها السياسية بالنسبة لموضوع واحد وجوهري هو السيادة العالمية، وبذلك فإنهاعلم سياسي أساساً يستمد جذوره من الجغرافيا وحقائقها (دراسة البيئة الطبيعية للدولة)، ويعمل على الإفادة منها خدمة لخطط سياسية معينة في غالبية الأحوال، ولهذا فإن هناك فروقاً كثيرة بين الجيوبولوتيكا

والجغرافيا السياسية منها: فالأولى ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، فيما تدرس الثانية كيان الدولة الجغرافي. - وتضع الجيوبولوتيكاتصوراً لحالة الدولة في المستقبل، بينما تقوم الجغرافيا السياسية برسم صورة الماضي والحاضر. للمزيد ينظر: عدنان صافي، الجغرافيا السياسية- بين الماضي والحاضر، منشورات مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 1999، ص 107.

4- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الجامعي، عمان، 1999، ص .90

5- إبراهيم المبروك صقر، الجغرافيا السياسية- في القرن الواحد والعشرين، دار الرواد، طرابلس، 2005، ص 7.

(******)- الاستراتيجية(("تطور علم الاستراتيجية في القرن العشرين وتعدى نطاق العمليات العسكرية في الحرب ليصبح علماً وفناً في وضع الخطط المدروسة لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى. وباتت تتناول الاستراتيجية نواح اقتصادية وسياسية عدة، وأصبحت جزءاً من التخطيط العام لتطوير الدولة". وفي تعريف آخر" الاستيراتيجية هي فن استخدام مجموعة الوسائل السياسية والعسكرية لخدمة الأهداف الرئيسة لبلد معين في مرحلة زمنية محددة، وفي ظل حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها" للمزيد ينظر: عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 68.

(*******)- مسألة قدرة السكان على استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بالدولة من جانبين الأول:" حجم السكان الذي يؤدي إلى زيادة حجم قوة العمل واحتمالات زيادة القوة العسكرية، وهو مرتبط بحدود القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي، أي القدرة على توفير فرص العمل والتوسع في الاستثمارات، والجانب الثاني: مستوى التقدم التقني الذي يشمل فن الإنتاج والأساليب المستخدمة في عمليات الإنتاج والتطوير في البحث العلمي بما يحقق

التقدم. للمزيد ينظر: محمد عبد الغني سعودى، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص 98 – 99.

6- فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص 146 - 147.

7- المرجع السابق، ص 155- 158.

(********) مفهوم النواة" استخدم مفهوم النواة ليعبر عن معنيين مختلفين أحداهما متعلق برؤية القلب(Core) في محتوى معاصر كانت فيه منطقة النواة(Core-Area)جزءاً من الدولة ليس به أكبر عدد من السكان فحسب، بل به أكثر الموارد، وأنه يشكل محور شبكات النقل والاتصالات، ومن ثم ذهب البعض إلى وصف منطقة النواة بأنها منطقة القلب، وكل أطراف الدولة مرتبطة بها بشكل أو آخر، والمعنى الآخر لمفهوم منطقة النواة يعبر عنه بالمصطلح التاريخي أو التطوري(Genetic)، حيث أن المنطقة الرئيسة تُعرّف على أنها النواة التي نشأت منها وحولها الدولة من خلال عملية تدريجية للتوسع المساحي والالتحام (accrelion) حتى وصلت فيه الدولة إلى مساحتها الحالية، ومع مرور الوقت ترابطت أجزاء الدولة اقتصادياً واجتماعياً و ثقافياً من خلال مفاهيم مثل: الأرض الأم (Motherland) أو الأرض الأب (Fatherland)" للمزيد ينظر: فايز محمد العيسوى، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص .136

8- فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص .118

9-محمد احمد عقلة المومني، إستراتيجيات سياسة القوة – مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008، ص 138.

(*********)- حققت بعض الدول التي تتصف بصغر مساحتها ولكنها حققت معدلات عالية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ففي عام 2012 على سبيل المثال بلغ متوسط نصيب الفرد في سويسرا حوالي 80970 دولار ومساحتها الجغرافية لا تتجاوز 41000 كم2، وفي دولة قطر بلغ فيها المعدل قرابة 74000 دولار ومساحتها لا تتجاوز 12000 كم2، في حين حققت هولاندا واليابان ما بقارب من 48000 و 47870 دولار لهما على التوالي

ومساحة كل منهما 42000 كم2 للأولى و 378000 كم2 للثانية. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (http"databankworldbank.org).

10- فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 123.

11- فتحي محمد أبوعيانه ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 66.

12- صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 44.

13- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص .99

14- محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 128 - 129.

15- محمد احمد عقلة المومني، مرجع سابق، ص .235

16- فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص 164.

17- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية- منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص 595.

18- ـمحمد ازهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص 73.

19- ـمحمد ازهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص .70

20- فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص 125.